

Distr.: General  
8 October 2009  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة الثالثة

الدوحة، ٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

المساعدة التقنية

المقترحات التمهيديّة بشأن ما يمكن الاضطلاع به من أنشطة  
المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات التي حدّدتها الدول الأعضاء  
من خلال تقارير التقييم الذاتي

ورقة مناقشة مقدّمة من الأمانة\*\*

## المحتويات

### الصفحة

٣	..... مقدّمة	أولاً-
٣	..... فُهج جديد	ثانياً-
٧	..... بالجريمة	ثالثاً-
٨	..... المساعدة التقنية	رابعاً-
٩	.....	خامساً-
٩	.....	ألف-

\* CAC/COSP/2009/1.

\*\* قُدّمت هذه الوثيقة في وقت متأخّر لأن الاجتماع الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن المساعدة التقنية عُقد يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. كما سُمح للدول الأعضاء، وفقاً للاتفاق، بالتعليق على التقرير النهائي لذلك الاجتماع حتى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.



## الصفحة

٩	..... باء- تعزيز القدرة الداخلية من خلال تحاليل الثغرات والامتثال
١٠	..... جيم- تعزيز الشبكات الإقليمية والتنسيق في مجال المساعدة التقنية بين مختلف الجهات ذات المصلحة ...
١١	..... دال- الموارد
١٢	..... سادسا- الاستنتاجات والتوصيات
	المرفق
١٥	..... نموذج بيان السيرة الذاتية لخبراء مكافحة الفساد

## أولاً - مقدّمة

١ - قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٥/١، أن يؤدي الفريق العامل الحكومي الدولي المؤقت المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية، في جملة أمور، المهام التالية: (أ) استعراض الاحتياجات من المساعدة التقنية بغية مساعدة مؤتمر الدول الأطراف على أساس المعلومات التي تقدمها له الدول؛ و(ب) النظر فيما هو ملائم ومتوافر وذو صلة بالمجالات المشمولة بالاتفاقية من معلومات عن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة والدول، بما يشمل الممارسات الناجحة، وكذلك عن مشاريع الدول وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأولوياتها؛ و(ج) تشجيع تنسيق المساعدة التقنية من أجل تفادي الازدواج.

٢ - وتهدف هذه الورقة إلى استكمال تحليل البيانات الوارد في الوثيقة CAC/COSP/2009/9 المعنونة "الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" والإضافة Add.1 عن الاحتياجات من المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية. ومن ثم، فإن البيانات المستخدمة لجمع المعلومات الإحصائية في هذه الورقة تستند إلى معلومات التقييم الذاتي نفسها التي قدمتها ٧٧ دولة طرفاً إلى الأمانة في التقارير ذات الصلة. أما المصفوفة التي تبين الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها البلدان في ردودها على القائمة المرجعية فترد في الوثيقة CAC/COSP/2009/CRP.5<sup>(١)</sup>.

٣ - وتوفّر هذه الورقة مخططاً إجمالياً للنهج الاستراتيجي الجديد الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل تقديم المساعدة التقنية، وهو نهج متكامل يقصد به ضمان الأثر المتوخى. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الورقة تقريراً محدّثاً عن الاحتياجات والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء وعن المبادرات المحددة التي اتخذتها الأمانة استجابة للطلبات التي قدمها الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية.

## ثانياً - البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: نهج جديد

٤ - بغية الابتعاد عن التقديم المخصص للمساعدة التقنية الذي كان سائداً في الماضي، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مشاورات واسعة النطاق، داخليا ومع

(1) ستصدر لاحقاً.

الدول الأعضاء على السواء، من أجل بدء عملية تؤدي إلى تقديم المساعدة التقنية على نحو أكثر اتساما بالاستراتيجية والانتظام. ونتيجة لذلك، بدأ المكتب صوغ برامج إقليمية وبرامج مواضيعية مترابطة ترابطا تاما فيما بينها ويعزز بعضها البعض الآخر. وبينما تهدف البرامج الإقليمية إلى تجسيد الطابع الترابطي لعمل المكتب على الصعيد الميداني، تمثل البرامج المواضيعية المجموعة الكاملة من أنشطة المكتب في ميدان محدد. وقد صاغ المكتب، خلال الأشهر الأخيرة، برامج إقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ولأمريكا الوسطى والكاريبية؛ ولشرق أفريقيا؛ وللبلقان. ويجري صوغ المزيد من البرامج لغرب أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية؛ وسيتوسع هذا العمل في عام ٢٠١٠ ليشمل وسط أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا.

٥- والأهداف الرئيسية لنهج البرامج الإقليمية هو ضمان ما يلي: (أ) ملكية البلدان الشريكة الكاملة من خلال مواءمة السياسات والأولويات الإقليمية والوطنية؛ و(ب) إطار مفاهيمي وعملي متكامل لنقل معارف المكتب وخبرته الفنية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ و(ج) الخروج من نهج مجزأ للمشاريع إلى نهج برنامجي؛ و(د) تعاون وتخطيط أكثر فاعلية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ و(هـ) تنسيق وثيق مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى ومع مقدمي المساعدة الإنمائية.

٦- والمجالات الرئيسية الخمسة التي يتوقع أن يكون فيها تأثير للبرامج الإقليمية هي الحد من الفساد؛ والحد من الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب؛ والحد من الاتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والأموال والموارد الطبيعية؛ والحد من انتشار تعاطي المخدرات؛ والحد من انتقال الأيدز وفيروسه بين متعاطي المخدرات بالحقن والسجناء وضحايا الاتجار بالبشر. وسيتمثل المؤشر الرئيسي للنجاح في السير قدما بالعملية الحالية لصوغ البرامج الإقليمية في ترجمة البرامج الإقليمية إلى مجموعة دينامية من أنشطة المساعدة التقنية المتكاملة على الأرض. وتحقيقا لهذا الغرض، سيكون من الضروري أن تقدم الدول الأعضاء موارد مالية كافية لدعم تنفيذ تلك البرامج. وسيجعل هذا من الممكن أيضا زيادة الخبرة الفنية المتخصصة اللازمة في شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب.

٧- وفي مجال مكافحة الفساد، سوف يستفيد صوغ البرامج الإقليمية، وخصوصا صوغ خطط عمل أكثر واقعية لتنفيذها، استفادة كبيرة من المعلومات الواردة من الدول الأعضاء من خلال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة. وتشمل القائمة المرجعية جميع مواد الاتفاقية مما يجعلها أداة مفيدة لإجراء تحليل كامل للثغرات. وعلاوة على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الإجمالي لاستعراض اتفاقية مكافحة الفساد هو مساعدة الدول

الأطراف في تنفيذها للاتفاقية، شددت قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة بصورة متزايدة على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وسيزيد هذا من فائدتها في توفير الخلفية التي يمكن على أساسها إعداد برامج المساعدة التقنية المستهدفة.

٨- وقد كانت الحاجة ذات الأولوية التي أعربت عنها دول أطراف عديدة في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الحالية هي الحاجة إلى المساعدة التشريعية في معناها الواسع والتي تشمل التشريع النموذجي وصياغة التشريعات والمشورة القانونية. وقد حددت تلك المساعدة باعتبارها حاجة ذات أولوية من قبل ٥٦ في المائة من الأطراف المبلّغة من مجموعة الدول الأفريقية ومن قبل ٦٠ في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومن قبل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهذا ما يجسد حقيقة أن اتفاقية مكافحة الفساد ما زالت معاهدة عالمية جديدة نسبياً وأن المرحلة الأولى، بالنسبة إلى العديد من الدول الأطراف، هي استعراض التشريعات والقيام، عند الضرورة، بتعديل التشريعات القائمة أو اعتماد تشريعات جديدة بغية ضمان الامتثال.

٩- ووفقاً لما ورد في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بعنوان "المساعدة التقنية على الطريق إلى الدوحة: الفرص والتحديات" (CAC/COSP/WG.3/2009/CRP.1)، حددت بصورة واضحة أيضاً الاتجاهات الإقليمية المختلفة. فعلى سبيل المثال، كانت طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بالفصل الثاني من الاتفاقية ("التدابير الوقائية") تدل بصورة خاصة على الاتجاهات الإقليمية. فقد كان ثلث طلبات المساعدة التقنية التي وردت من إحدى المجموعات الإقليمية يهدف إلى صوغ خطة عمل للتنفيذ، بينما شكّل هذا أقل من ١٣ في المائة من الاحتياجات من المساعدة التقنية في المجموعات الأربع الأخرى. وهناك اتجاهات مماثلة بشأن أنواع أخرى من المساعدة التقنية.

١٠- وقد أخذ التحليل المذكور أعلاه في الاعتبار عند صوغ البرامج الإقليمية وجرى تقاسمه مع المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب لكي تتمكن من صوغ برامج تناسب الاحتياجات المستبانة.

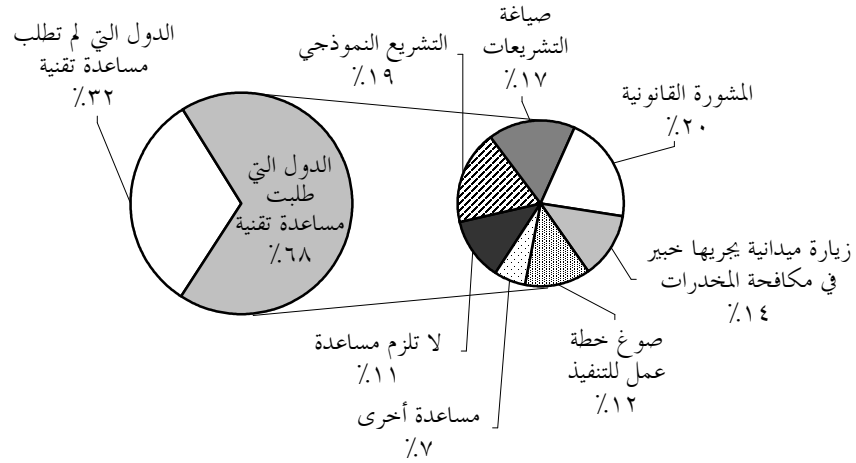
١١- وكان تحليل قوائم التقييم الذاتي المرجعية مهماً بالنسبة للمكاتب الإقليمية من حيث أنه يوفر معلومات عن نوع المساعدة التقنية التي يجري تقديمها حالياً. وتتيح هذه المعلومات مراعاة أكبر للاحتياجات من المساعدة التقنية. بمقتضى الاتفاقية التي تجري تليتها حالياً والتي يجري تركها دون تلبية.

١٢- واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، وضعت الأمانة مصفوفة عالمية للمساعدة التقنية جرت إتاحتها للفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية في اجتماعه الأخير.

وتمثل المصفوفة عملا متوصلا وتهدف إلى توفير نظرة مجملية عن الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية وعن المدى الذي تصل إليه تلبية تلك الاحتياجات. أما حيث لا تجري تلبية تلك الاحتياجات فتقدم حجج قوية من أجل تحقيق استجابة عالمية ذات مجالات تركيز إقليمية. وعلى الرغم من أن الاستثمار المالي اللازم في مجال المساعدة التشريعية منخفض نسبيا، فإن الفوائد المترتبة على اتباع نهج متسق إزاء تلك المساعدة عديدة، بما في ذلك مراقبة النوعية لضمان كون المشورة متسقة مع أحكام الاتفاقية ولضمان وجود منهجية مشتركة.

١٣- ينبغي أن يلاحظ أيضا، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية، أن نوع المساعدة المطلوبة قد يختلف اختلافا كبيرا وفقا لفصل الاتفاقية الذي يجري النظر فيه. فعلى سبيل المثال، كانت طلبات المشورة القانونية تشكل جزءا كبيرا من الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددت في إطار الفصل الخامس بدلا من أن تحدد في إطار الفصلين الثاني والثالث. ويبين الشكل الوارد أدناه توزيع فئات الاحتياجات العالمية من المساعدة التقنية (انظر أيضا الفقرة ٥٢ والشكل ٣٢ في الوثيقة CAC/COSP/WG.3/2008/2).

#### الاحتياجات الإجمالية من المساعدة التقنية



## ثالثاً- إطار البرنامج المواضيعي بشأن الفساد التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٤- ينبغي أن يلاحظ أيضاً، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية أن البرنامج المواضيعي بشأن الفساد مبین في الأهداف البرنامجية للمكتب في مجال إجراءات مكافحة الفساد. ويوفر إطار البرنامج المواضيعي، في وصف الولايات المسندة إلى المكتب وعمله في هذا المجال، نظرة مكملة إلى التحديات المواجهة والاستجابات المتحققة، إضافة إلى استراتيجية التنفيذ والشراكات المطلوبة. وتؤدي اتفاقية مكافحة الفساد دوراً مركزياً في هذا البرنامج من حيث كونها الصك العالمي الوحيد لمكافحة الفساد الذي يمكن استخدامه كدعم أساسية لمبادرات مكافحة الفساد الوطنية والدولية وكمجال للتركيز في ولاية المكتب في هذا المجال.

١٥- وقد وضع المكتب الصيغة النهائية لبرنامج المواضيعي بشأن الفساد بما يتسق مع استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (E/CN.7/2007/14-E/CN.15/2007/5). ويتطابق هذا البرنامج، بصورة مساوية، مع مواضيع الاستراتيجية التالية: ١ (سيادة القانون) و ٢ (تحليل السياسات العامة والاتجاهات) و ٣ (الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة)، كما يسعى إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ويقوم البرنامج، في إطار الموضوع ١، بإعمال مجالات النتائج التالية: ١-١ (التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات وتنفيذها)، و ١-٢ (التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية) و ١-٣ (نظم عدالة جنائية يسهل الوصول إليها وخاضعة للمساءلة وفعالة). وسيؤدي التصديق على الاتفاقية وتنفيذ أحكامها إلى تمكين الدول الأطراف والدول الموقعة من تعزيز قدراتها على منع الفساد ومكافحته. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تعزيز التعاون الدولي ولا سيما استرداد الموجودات من أجل إرجاع العائدات الإجرامية إلى بلد المنشأ. ويقوم البرنامج في إطار الموضوع ٢، بإعمال مجال النتائج التالي: ١-٢ (تحليل التهديدات والمخاطر). وسوف يجعل إنتاج البيانات والتحليل من الممكن فهم أنماط الفساد ونماذجه بصورة أفضل. وسوف يترجم دعم البلدان من أجل إنتاج تقييمات وطنية إلى قدرة أكبر على صوغ السياسات الملائمة بشأن الفساد. ويقوم البرنامج، في إطار الموضوع ٣، بإعمال مجال النتائج التالي: ٢-٣ (منع الفساد). وسوف يؤدي تنفيذ الأحكام الرئيسية من الاتفاقية بشأن المنع إلى التمكن من صوغ سياسات قوية للمنع وإنشاء مؤسسات قوية للمنع وزيادة الوعي بالفساد وتعزيز المجتمع المدني والهيئات ذات الصلة. ويوفر البرنامج المواضيعي نظرة شاملة واستراتيجية على جهود المكتب المتعلقة بمكافحة الفساد ويكفل التعاون والتنسيق الفعالين داخلياً.

١٦- وللبرنامج المواضيع بشأن الفساد صلات وثيقة بالبرامج الإقليمية، إذ إن كل برنامج إقليمي يشتمل على ركن يتناول التحديات المواجهة في مجال الفساد. وبينما تشكل البرامج الإقليمية أداة للتنفيذ وبناء الشراكات في الميدان، تقوم البرامج بإعمال نفس أهداف استراتيجية المكتب ويجب، لذلك، اعتبارها جزءا من جهد أوسع نطاقا. ويوفر البرنامج المواضيعي أيضا أسلوبا إجماليا يستخدم في المكونات ذات الصلة من البرامج القطرية. ويعتبر تصميم البرنامج المواضيعي بشأن الفساد إلى جانب الجهود المستمرة في الميدان حاسما بالنسبة إلى ضمان الاتساق والترابط في النهج البرنامجي للمكتب. وسوف ترمي البرامج المختلفة أيضا إلى دعم بعضها البعض الآخر.

#### رابعاً- الاستجابة للاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية

١٧- ينبغي أن يلاحظ أيضا، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية، أن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها الدول الأطراف من خلال القائمة المرجعية، على النحو المذكور أعلاه، تتعلق في المقام الأول بأشكال مختلفة من المساعدة القانونية اللازمة لتنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد.

١٨- ومن الأهمية بمكان، عند النظر في الاستجابة على نطاق العالم، أن توضع في الاعتبار المادتان ٦٠ و ٦٢ من الاتفاقية في إطار الفصل السادس ("المساعدة التقنية وتبادل المعلومات") اللتان تدعوان الدول الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقية من خلال المساعدة الاقتصادية والتقنية. ويشمل الفصل السادس مجموعة واسعة من المسائل، بما فيها بناء القدرات على صوغ السياسات الاستراتيجية لمكافحة الفساد وتصميمها؛ وتدريب السلطات المختصة على إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛ والأنشطة المتصلة بمنع إحالة الموجودات غير المشروعة ومكافحتها؛ والتدريب على اللوائح الوطنية والدولية. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة ٢ من المادة ٦٠ على أن "تنظر الدول الأطراف في أن تقدم إلى بعضها، حسب قدراتها، أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية، وخصوصا لصالح البلدان النامية، في خططها وبرامجها الرامية إلى مكافحة الفساد". وتنص الفقرة ١ من المادة ٦٢ على أن "تتخذ الدول الأطراف تدابير تساعد على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية قدر الإمكان، من خلال التعاون الدولي، آخذة في اعتبارها ما للفساد من آثار سلبية في المجتمع عموما وفي التنمية المستدامة خصوصا، ويجب عليها، عملا بالفقرة ٢، أن تبذل "جهودا ملموسة" في هذا الشأن. وقد هدفت الاقتراحات المتعلقة بالأنشطة المبينة أدناه إلى إنشاء إطار يمكن من ضمنه تقديم المساعدة التقنية بصورة متماسكة ومتسقة وفعالة.



## خامسا- أمثلة محددة

١٩- ينبغي أن يلاحظ أنه، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية، واستنادا إلى توصيات الفريق العامل وإلى البرامج الإقليمية والمواضيعية، وضعت مبادرات مختلفة من أجل تعزيز مستوى الاستجابة للاحتياجات المحددة للدول الأطراف من المساعدة التقنية. وتتألف الأنشطة الرئيسية، في جملة أمور، من استمرار وضع قاعدة بيانات خبراء مكافحة الفساد؛ وتعزيز القدرة الوطنية من خلال الامتثال وتحليل الثغرات لغرض ضمان تنفيذ التشريعات الداخلية امتثالا للاتفاقية؛ وتعزيز الشبكات الإقليمية والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة ذات المصلحة في تقديم المساعدة التقنية.

### ألف- وضع قائمة بخبراء مكافحة الفساد

٢٠- ينبغي أن يلاحظ أنه، فيما يتعلق بالمجالات أيضا ذات الأولوية من المساعدة التقنية، وبغية الاستجابة للاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها الدول الأطراف، اقترح وضع قائمة بخبراء مكافحة الفساد. وقد رشحت الدول الأطراف حتى الآن أكثر من ٨٠ خبيرا في مكافحة الفساد، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد. ووفقا لتوصية الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية، أعدت الأمانة نموذج بيان سيرة ذاتية وزع على الدول الأطراف لمساعدتها في عملية الترشيح (انظر المرفق). وينبغي، من الناحية المثالية، أن يكون الخبراء ذوي خبرة ومعرفة في مجال واحد أو في مجالات مختلفة من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، وعندما يتقرر تكوين قائمة خبراء مكافحة الفساد، سيولى الاعتبار الواجب لمختلف النظم القانونية وكذلك لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وسوف يجري الحصول على خدمات كل خبير من الخبراء الذين يشكلون جزءا من هذه القائمة على أساس التعاقد ولا يستعان به إلا عندما تنشأ حاجة محددة إلى ذلك. وسوف تستند جميع الإجراءات إلى مبادئ توجيهية واضحة ومنهجية مشتركة فيما توضع في الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات المحددة لكل قطر.

### باء- تعزيز القدرة الداخلية من خلال تحليل الثغرات والامتثال

٢١- ينبغي أن يلاحظ كذلك، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية، ووفقا لما ذكر بالتفصيل في الوثيقة CAC/COSP/WG.3/2009/CRP.1، أنه أشير إلى وسائل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف بنجاح بغية دعم جهودها الرامية إلى الامتثال للاتفاقية مكافحة الفساد على أنها عملية ثلاثية المراحل. والمرحلة الأولى هي تحليل الاحتياجات. وكثيرا ما تنطوي هذه على تقييم منتظم لقوانين ولوائح وتدابير مكافحة

الفساد من حيث علاقتها بمواد الاتفاقية وصلاحياتها العملية المؤسسية. وتوفر قائمة التقييم الذاتي المرجعية التي وضعتها الأمانة أداة واسعة النطاق واستشارية تستند إلى الملكية القطرية، من أجل استعراض ما هو موجود ومساعدة البلد المعني على تقرير ما إذا كان يمثل امتثالا تاما لمواد الاتفاقية. والمرحلة الثانية تنطوي على تحديد الأولويات فيما يتعلق بتكثيف القوانين والإجراءات الإدارية ومن ثم وضعها موضع التنفيذ. وتنطوي هذه على عامل محدد لبناء القدرات بغية ضمان ملاءمة المهارات والآليات لبلوغ تلك الغاية. أما المرحلة الأخيرة فهي تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددها الدولة الطرف المعنية. وقد بينت الخبرة أنه جرى التركيز على المرحلتين الأوليين من هذا النهج ولم توفر حتى تاريخه أي خبرة فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة.

٢٢- وقد بدأت عدة هيئات مانحة استخدام الاتفاقية كإطار للعمل الهادف لمكافحة الفساد على الصعيد القطري. وهكذا تكون الاتفاقية قد اكتسبت مكانة مرموقة في مجال التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يهدف إلى دعم القدرة الداخلية للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية على منع الفساد ومكافحته.

٢٣- وبغية مواصلة تعزيز هذه الجهود، تقوم وكالة التعاون التقني الألمانية، بدعم من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية الألمانية والمكتب، باستقصاء إمكانية استهلال برنامج تجريبي للدول الأطراف التي تتطوع للاشتراك في صيغة موسعة من عملية تحليل الثغرات في اتفاقية مكافحة الفساد واستعراض الامتثال لها. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، عرض عدد قليل من البلدان المشاركة في عملية تحدد الكيفية التي يمكن فيها للأدوات المستخدمة لتقييم تنفيذ الاتفاقية أن تساعد على تحديد المساعدة التقنية وتنسيقها. والهدف المتوخى هو التشجيع على برجة الأنشطة القطرية المتكاملة والمنسقة وإنجازها. وتهدف جميع هذه المبادرات إلى التأكيد على دور الأوساط المانحة في تعزيز القدرة الداخلية للدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما.

## جيم- تعزيز الشبكات الإقليمية والتنسيق في مجال المساعدة التقنية بين مختلف الجهات ذات المصلحة

٢٤- ينبغي أن يلاحظ أيضا، فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية من المساعدة التقنية، واستنادا إلى الاحتياجات المحددة للدول الأطراف، أن برامج المساعدة يمكن أن تتركز على زيادة المعرفة وتبادل الخبرات يساعد بعضها البعض الآخر في إجراء تحليل للثغرات في اتفاقية مكافحة الفساد وللامتثال لها، فضلا عن الوسائل الأخرى لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

ووفقاً لما هو مبين في الوثيقة CAC/COSP/2009/CRP.6<sup>(2)</sup> المعنونة "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" يزداد هذا الشكل من التعاون بصورة مضطربة.

٢٥- وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما هو مبين في الوثيقة CAC/COSP/WG.3/2009/CRP.1، تقوم منظمات مختلفة (مثل مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد) ومبادرات إقليمية (مثل المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد) وآليات إقليمية لمكافحة الفساد (مثل مجموعة الدول المناهضة للفساد التي أنشأها مجلس أوروبا) واتفاقات (مثل مذكرة التفاهم المعقودة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بدور لا يثمن أيضاً في تعزيز التنسيق في مجال المساعدة التقنية بين مختلف الجهات ذات المصلحة. وهناك فيض من المعلومات والخبرة التي يمكن الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تحددها الدول الأطراف.

## دال - الموارد

٢٦- تموّل أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب فيما يتعلق باتفاقية مكافحة الفساد، وكذلك العديد من الموظفين اللّازمين لتنفيذها، من خلال تبرعات تقدمها بلدان مانحة. وقد أخذ دعم البلدان المانحة في التزايد بصورة مضطربة، مما يجسد الثقة المتنامية بتنفيذ البرنامج بصورة فعّالة. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت التبرعات والتعهدات التالية قد قُدمت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل أنشطة المساعدة التقنية التي تدار من مقر المكتب في مجال مكافحة الفساد:

المبلغ المبرمج (بدولارات الولايات المتحدة)	سنة/سنوات الصندوق	الجهة المانحة
١٠ ٠٠٠	٢٠٠٨	أستراليا
١ ٤١٠ ٥١٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	ألمانيا
٣٨ ٨١٠	٢٠٠٨	بولندا
٥٩٠ ٨٠٩	٢٠٠٨	السويد
		الصندوق الاستئماني للمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة والمشارك بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٣٦٠ ٠٠٠	٢٠٠٩	
٥٤٧ ٣٠٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	فرنسا

(2) ستصدر لاحقاً.

المبلغ المبرمج (بدولارات الولايات المتحدة)	سنة/سنوات الصندوق	الجهة المانحة
٥٩ ١٢٥	٢٠٠٩	فنلندا
٦٧٣ ٨٢٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	كندا
٢٨٠ ٣٣٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	لكسمبرغ
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
٥٠٤ ٩٢٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	وإيرلندا الشمالية
١ ٢٣٥ ٥٢٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨	النرويج
٧٣ ٨٥٥	٢٠٠٨	النمسا
٣٤٠ ٠٠٠	٢٠٠٨	هولندا
٩٨٠ ٠٠٠	٢٠٠٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٠ ٠٠٠	٢٠٠٨	اليابان
١١٠ ٠٠٠	٢٠٠٨	اليونان
٧ ٢٥٥ ٠٣٣		المجموع

ويقدّر المكتب أن هناك حاجة إلى تبرعات سنوية تبلغ زهاء ٣,٥ مليون دولار بغية الإبقاء على المستوى المخطط حاليا من أنشطة المساعدة التقنية.

## سادسا- الاستنتاجات والتوصيات

٢٧- أثبتت قائمة التقييم الذاتي المرجعية، التي تأخذ في الاعتبار ١٥ مادة من مواد اتفاقية مكافحة الفساد، أنها أساس جيد لتحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تحددها الدول الأطراف. وبانتظار استهلال قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة أثناء الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، سيتيح التحليل الأكثر تفصيلا للبرامج الإقليمية والمواضيعية أن تصمم نواتجها بطريقة تأخذ في الاعتبار التام الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية.

٢٨- ووفقا لما كان قد أوصى به الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية، وضعت الأمانة مصفوفة وقاعدة بيانات بشأن المساعدة التقنية لمصلحة خبراء مكافحة الفساد. وسوف يعتمد نجاح هذه المبادرات على التزام الدول بتقديم معلومات صحيحة ومحدّثة تسمح بتحويلها إلى أدوات مفيدة ليس للمكتب فحسب بل أيضا للأوساط المانحة والشبكات الإقليمية ومبادرات التنسيق. وربما يود المؤتمر أن يدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الأمانة بالمعلومات المطلوبة استجابة للقائمة المرجعية وإلى تلبية الطلب المتعلق بتوفير خبراء وإلى تقديم معلومات محدّثة بصورة منتظمة.

٢٩- ولا يوجد في الوقت الحاضر أي ارتباط مباشر بين الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة من خلال قائمة التقييم الذاتي المرجعية أو تحاليل الامتثال والثغرات الأخرى والوسائل اللازمة لسد تلك الثغرات والمساعدة التقنية المقدمة في الوقت الحاضر. ولهذا السبب، فإن من المهم اتباع النهج الثلاثي المراحل المبين أعلاه. وقد كان التركيز حتى الآن على المرحلة الأولى وبنسبة أقل على المرحلة الثانية، بينما لم تقدم أي أمثلة عملية حتى الآن فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة. وكل مرحلة من هذه المراحل تعتمد على المرحلتين الأخريين بغية تقديم المساعدة التقنية بصورة متماسكة ومتسقة وفعالة.

٣٠- واستناداً إلى توصيات الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية التي تشجع ترويج برمجة الأنشطة القطرية المتكاملة والمنسقة وإنجازها، بدأ بعض البلدان تحديد الكيفية التي يمكن بها للأدوات المستخدمة لتقييم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد أن تساعد على تحديد وتنسيق الاحتياجات من المساعدة التقنية وتقديمها في الميدان.

٣١- واستجابة لطلبات المقدمة أثناء اجتماعات الفريق العامل، ربما يود المؤتمر أن يوصي بطرق اختبار يمكن بها مواصلة مساعدة الدول الأطراف في عملية تحديد الثغرات وصوغ خطط العمل وبرامج المساعدة التقنية. ويعتبر الاستثمار في المرحلة الأولى متواضعا وذا مردود كبير بسبب النهج الاستراتيجي وملكية العملية وهما شرطان مسبقان للاستدامة. وبعد أن تكون المرحلة الأولى قد أكملت بنجاح، ينبغي للمساعدة المقدمة إلى الدول الأطراف نفسها في المرحلة الثانية - أي صوغ خطط عمل ملموسة لمكافحة الفساد أو مواءمة خطط العمل هذه مع استراتيجية البلد الوطنية - أن تكون متاحة عند طلبها. ويقتضي هذا صوغ نهج استراتيجي وشامل يتطلب بدوره عدم الاعتماد على الجهات المانحة فحسب بل يتطلب أيضا استخدام شبكات التنسيق القائمة فعلا حيثما أمكن ذلك، أو إنشاء شبكة جديدة تجمع بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء لكي تحدد الدولة الطرف احتياجاتها وأولوياتها. ويمثل تنفيذ المساعدة التقنية عملية تحتاج إلى الانتقال تدريجيا من برامج المساعدة التقليدية المخصصة المحدودة إلى التزام متوسط الأجل وطويل الأجل يكون أكثر شمولا. ويمكن للأمانة وللخبراء من المنظمات المتخصصة الأخرى القيام بدور داعم في هذه العملية وكذلك المساعدة في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية المتوسطة الأجل في سياق التزام متوسط الأجل وطويل الأجل. وسوف يؤدي الدعم في المرحلة الثانية في نهاية المطاف إلى تنمية بناء القدرات وإلى المرحلة الثالثة التي توائم بين الاحتياجات المحددة والمساعدة التقنية، وهي المرحلة التي لم يجز تناولها حتى الآن.

٣٢- وتنص الفقرة ٢ (ج) من المادة ٦٢ من اتفاقية مكافحة الفساد على أنه بغية مساعدة الدول الأطراف على تلبية ما تحتاج إليه من مساعدة تقنية من أجل استعراض تنفيذ الاتفاقية "تسعى الدول الأطراف إلى تقديم تبرعات كافية ومنتظمة إلى حساب مخصص تحديدا لذلك الغرض في آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة". وفي هذا الخصوص، ربما يود المؤتمر أن ينظر في دعوة جميع الدول إلى تقديم تبرعات إلى المكتب بغية السماح له بتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها ضمن إطار البرنامج المواضيعي. وقد أدى نمو الأنشطة التنفيذية، والطلبات المستمرة للحصول على المساعدة، والدعم المستمر المقدم من أجل التصديق على الاتفاقية وتنفيذها إلى مواصلة استنزاف الموارد المحدودة المتاحة للمكتب. وتعتبر التبرعات الإضافية وترتيبات اقتسام التكاليف مع البلدان التي تحصل على المساعدة ضرورية إذا ما أُريد للمكتب أن يضطلع بالولايات المفعمة بالتحدي المسندة إليه في مجال المساعدة التقنية.

٣٣- وربما يود مؤتمر الدول الأطراف أن يدعو الدول الأطراف إلى ضمان أن تكون الموارد الحالية التي يجري تقديمها مباشرة على الصعيد القطري تتمحور حول الاتفاقية، مما يضاعف أثر المساعدة المقدمة.

٣٤- ونظرا إلى ترابط المجالات الثلاثة ذات الأولوية - المساعدة التقنية واستعراض التنفيذ واسترداد الموجودات - ربما يود المؤتمر أن يوصي بأن تبقى المجالات الثلاثة كلها نقاط تركيز بالنسبة للدول الأعضاء، مما يتيح تطوير مفهوم تجميع الموارد الذي ذكر في الاجتماع الأخير للفريق العامل. ويعتبر التنسيق نيابة عن جميع الدول الأعضاء ضروريا للتأكد من عدم إغفال أي من المجالات المختلفة ذات الأولوية. وتولى أهمية مماثلة لتطوير آليات قطرية وإقليمية تمكن الدول الأعضاء من تقاسم الخبرات والمعارف في مجال التنفيذ (بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب).

## نموذج بيان السيرة الذاتية لخبراء مكافحة الفساد

تعليمات							
يرجى الإجابة عن كل سؤال بوضوح وبصورة كاملة. اقرأ بعناية واتبع جميع التوجيهات.							
خبير مكافحة فساد							
الاسم الأول		الاسم الأوسط (الأسماء الوسطى)		الاسم الأخير			
١- اسم (أسماء) العائلة		٣- مكان الميلاد		٤- الجنسية (الجنسيات) الحالية		٥- نوع الجنس	
٢- تاريخ الميلاد (اليوم/الشهر/السنة)		٦- تفاصيل الاتصال الخاص:		٧- تفاصيل الاتصال بالمكتب			
رقم الهاتف:		رقم الهاتف المحمول:		رقم الهاتف:		رقم الهاتف المحمول:	
رقم الفاكس:		رقم الفاكس:		رقم الفاكس:		رقم الفاكس:	
عنوان البريد الإلكتروني:		عنوان البريد الإلكتروني:		عنوان البريد الإلكتروني:		عنوان البريد الإلكتروني:	
٨- المعرفة باللغات:		٨- المعرفة باللغات:		٨- المعرفة باللغات:		٨- المعرفة باللغات:	
اللغة الأم:		اللغة الأم:		اللغة الأم:		اللغة الأم:	
اللغات الأخرى		اللغات الأخرى		اللغات الأخرى		اللغات الأخرى	
القراءة		الكتابة		التكلم		الفهم	
بسهولة	بصعوبة	بسهولة	بصعوبة	بسهولة	بصعوبة	بسهولة	بصعوبة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٩- الإلمام باستخدام الحاسوب							
مايكروسوفت وورد <input type="checkbox"/>							
باور بوينت <input type="checkbox"/>							
إنترنت <input type="checkbox"/>							
إكسل <input type="checkbox"/>							
غير ذلك، يرجى التحديد: <input type="checkbox"/>							
١٠- التعليم (الجامعي أو ما يعادله)							
ملاحظة: يرجى إعطاء أسماء الدرجات بالضبط. ويرجى عدم ترجمة أسماء الدرجات أو معادلتها بدرجات أخرى.							
الاسم والمكان والبلد		الالتحاق من/إلى		الدرجة الأكاديمية وأوسمة التفوق الأكاديمي		مجال الدراسة الرئيسية	
		الشهر/السنة		الشهر/السنة			

يرجى، ما لم يذكر خلاف ذلك، أن يعاد النموذج المتمم إلى الأنسة أنيكا ويشس (anika.wythes@unodc.org)، الهاتف (+٤٣ ١ ٢٦٠٦٠ ٧٤٠٣٩)، قسم الفساد والجريمة الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، صندوق البريد: P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria.

١١- يرجى إدراج اسم المعهد (المعهد) المنتسب إليه أو الرابطة (الرابطة) المنتسب إليها

١٢- يرجى ذكر أي منشورات هامة كتبها (لا ترفقها)

١٣- سجل العمل: بدءاً من الوظيفة الحالية، ويرجى إدراج الوظائف بالترتيب العكسي

ألف- الوظيفة الحالية (آخر وظيفة، إن لم تكن موظفاً حالياً)

اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى	من
	الشهر/السنة	الشهر/السنة

اسم رب العمل:

وصف موجز لواجباتك

باء- الوظائف السابقة (بالترتيب العكسي)

اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى	من
	الشهر/السنة	الشهر/السنة

اسم رب العمل

وصف موجز لواجباتك

اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى	من
	الشهر/السنة	الشهر/السنة

اسم رب العمل

وصف موجز لواجباتك

اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى	من
	الشهر/السنة	الشهر/السنة

اسم رب العمل

وصف موجز لواجباتك



اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى الشهر/السنة	من الشهر/السنة
وصف موجز لواجباتك		اسم رب العمل
اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى الشهر/السنة	من الشهر/السنة
وصف موجز لواجباتك		اسم رب العمل
اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى الشهر/السنة	من الشهر/السنة
وصف موجز لواجباتك		اسم رب العمل
اسم الوظيفة على وجه الدقة:	إلى الشهر/السنة	من الشهر/السنة
وصف موجز لواجباتك		اسم رب العمل
<b>١٤ - مجال الخبرة</b>		
<b>١٤ - ١ - الخبرة العامة</b>		
القانون العام	<input type="checkbox"/>	النظام القانوني (النظم القانونية)
القانون المدني	<input type="checkbox"/>	
نظام قانون آخر، يرجى التحديد:	<input type="checkbox"/>	
	<input type="checkbox"/>	التعليم والتدريب في مجال مكافحة الفساد
	<input type="checkbox"/>	صوغ سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد
	<input type="checkbox"/>	الجرائم الاقتصادية
	<input type="checkbox"/>	الجرائم المتصلة بالهوية
	<input type="checkbox"/>	البحث الأكاديمي، يرجى التحديد:
<b>١٤ - ٢ - المجالات ذات الأولوية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد</b>		
<b>المنع</b>		
	<input type="checkbox"/>	السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد
	<input type="checkbox"/>	التوعية بمكافحة الفساد ومناصرتها
	<input type="checkbox"/>	هيئات مكافحة الفساد

- الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية
- الإدارة العمومية
- الموارد البشرية
- مدونات قواعد السلوك
- معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات
- معايير تضارب المصالح
- المشاركة في منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية
- النزاهة القضائية
- الرقابة في مجال ضبط الأمن
- مكافحة غسل الأموال
- غير ذلك، يرجى التحديد:

#### التجريم وإنفاذ القانون

- المجال القانوني
- القانون الدولي العام
- القانون الدولي الخاص
- المشورة القانونية
- الصياغة التشريعية
- الجهاز القضائي
- جهاز النيابة العامة
- غير ذلك، يرجى التحديد:
- الخدمة في مجال ضبط الأمن، يرجى التحديد:
- الخدمة العسكرية، يرجى التحديد:
- غير ذلك، يرجى التحديد:
- المتصلة بالفساد
- التحقيقات
- التعقبة والمالية
- أساليب التحري الخاصة، يرجى التحديد:
- غير ذلك، يرجى التحديد:

- التجميد والحجز والمصادرة
- حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين
- التعاون مع سلطات إنفاذ القانون
- التعاون بين السلطات الوطنية
- التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص
- غير ذلك، يرجى التحديد:

#### استرداد الموجودات

- منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة
- تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات
- مصادرة الممتلكات
- إرجاع الموجودات والتصرف فيها
- وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية
- غير ذلك، يرجى التحديد:

١٤-٣- التعاون الدولي

استرداد الموجودات

تسليم المجرمين

المساعدة القانونية المتبادلة

المساعدة التقنية والتعاون الإنمائي

التعاون في مجال إنفاذ القانون

نقل الإجراءات الجنائية

التحقيقات المشتركة

تبادل المعلومات

غير ذلك، يرجى التحديد:

يرجى أن ترفق سيرتك الذاتية